المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

10/09/2014

### قالوا إنهم يتوفرون على صلاحيات لتنظيم زيارات للسجون ومخافر الشرطة وأماكن احتجاز القاصرين

# الأوربيون يضغطون على المغرب للتسريع بإحداث آلية للوقاية من التعذيب

الرباط
خديجة عليموسى

عاد ملف مناهضة التعذيب للواجهة بعد الدعوة الصريحة التي وجهها مسؤول أوروبي إلى الحكومة المغربية لإحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب في أقرب الآجال.

وقال لطيف حسينوف، رئيس اللجنة الأوروبية للوقاية من التعذيب لمجلس أوروبا، أول أمس في لقاء بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط «نحن نشجع السلطات المغربية من أجل إحداث آلية وطنية في أقرب الآجال تحترم المعايير التي وضعها البروتوكول الاختياري، وإن ذلك سيكون خطوة مهمة نحو تفعيل الالتزامات للقضاء على التعذيب وكل الأشكال الحاطة من الكرامة».

مسؤول اللجنة الأوروبية أكد أن الحكومة المغربية مطالبة بأن تكفل سيادة القانون، الذي يعتبر الملاذ الأخير من أجل مكافحة كل أشكال التعذيب، مشيرا إلى أنه يصعب في بعض الحالات تقديم الدليل على ممارسة التعذيب لكون الجروح تندمل مع مرور الوقت. غير أنه استدرك بأن الجروح المعنوية يصعب أن تندمل.

وأوضح حسينوف أنهم يتوفرون على صلاحيات واسعة لتنظيم زيارات للسجون ومخافر الشرطة وأماكن احتجاز القاصرين والمهاجرين السريين دون الحصول على تراخيص من السلطات الوطنية ودون أي تعقيدات والحصول على المعلومات ولقاء الأشخاص الذين يقولون إنهم تعرضوا للتعذيب، قبل أن يضيف أنهم لا يعتبرون أنفسهم مفتشين أو مراقبين، وإنما شركاء.

جانب من اللقاء الذي عقده المجلس الوطني لحقوق الإنسان

وبخصوص ما تتوصل إليه اللجنة الأوروبية للوقاية من التعذيب وغيره من ضروب العقوبات أو المعاملات اللاإنسانية أو المهينة من خلاصات، قال حسينوف إنها تبقى ذات طابع سري ويتم رفعها إلى السلطات المعنية كي تغير من تصرفاتها.

وبدوره قال راول لوزنبرغر، الوزير المستشار المدير المساعد لمندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب «لقد أخبرنا السلطات المغربية خلال شهر أبريل أنه سيتم رفع وثائق التصديق على البروتوكول الاختياري الخاص بمناهضة التعذيب عما قريب للأمم المتحدة، وهذا يعكس اجتياز مرحلة أساسية في هذا الاتجاه»، مشيدا بتعبير المغرب عن إرادته السياسية في إصلاح تشريعاته وممارسته في هذا المجال.

من جهته، أعلن محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن أن المغرب سيقوم قريبا بإيداع أدوات التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الذي ينص في بابه الرابع على إحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب.

وذكر الصبار أن البرلمان وافق بغرفتيه على البروتوكول الاختياري المذكور، كما أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان اعتمد في دورته الخامسة مسودة مشروع قانون بشأن تأليف وتنظيم اختصاصات وقواعد سير المجلس واقترح ضمن موادها أن يمارس المجلس اختصاصاته المخولة للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

وأبرز الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه ستتم تقوية المنظومة الوطنية للحماية من التعذيب عبر مأسسة الوقاية منه، كما أوصى بذلك المجلس في تقريره الخاص بالسجون، وكذا خوان مندیز المقرر الخاص المعني بالتعذيب في تقريره.

مجلس اليزمي يستعد لإحداث الآلية الوطنية

# آليات المراقبة الدولية ضد التعذيب تطرق باب المغرب

■ الرباط ي.م ■

M6913

في سياق مشحون بالتوتر وشدّ الحبل بين السلطات الأمنية والقضائية والهيئات الحقوقية المختصة في محاربة التعذيب داخل أماكن الاحتجاز؛ باتت الآليات الدولية لمراقبة مدى احترام حقوق الإنسان داخل السجون والمراكز الأمنية تدق باب المغرب بقوة. وهو ما جسّدته الدورة التكوينية التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في اليومين الماضيين، بشراكة مع لجنة مناهضة التعذيب والعقوبات القاسية والمعاملات اللا إنسانية أو المهينة التابعة لمجلس أوروبا. رئيس هذه الأخيرة، لطيف حسينوف، قال أمام أعضاء وموظفي المجلس خلال الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة، إن «التعذيب معترف به عالميا باعتباره أكثر الأشياء مساسا بالكرامة الإنسانية، مشيرا إلى أن الدستور المغربي يمنع ويجرم كافة أشكال التعذيب والمعاملات الحاطة للكرامة». وشدد المسؤول الأوروبي على أن الوقاية من حدوث التعذيب وإقامة الضوابط التي تحول دون ذلك، أفضل من الاضطرار إلى معالجة آثاره ومعاقبة مرتكبيه. واستعرض حسينوف أمام المشاركين المغاربة في هذه الدورة، صلاحيات اللجنة التي تمكنها من القيام بزيارات مفاجئة للدول المنتمية إلى المجلس، ومباشرة التحقيقات حول ظروف الاحتجاز في مختلف المؤسسات المخصصة لذلك.

مراقبة مماثلة سيصبح المغرب مرغما على الخضوع لها، بعد إعلانه قرار المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة. البروتوكول ينص على إنشاء «نظام قوامه زيارات منتظمة تضطلع بها هيئات دولية ووطنية مستقلة للأماكن التي يحرم فيها الأشخاص من حريتهم، وذلك بغية منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة». ومن بين مكونات هذا النظام إحداث لجنة فرعية لمنع التعذيب وغيره من صنوف المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، وهي لجنة دولية تتكون من شخصيات «تتمتع بخلق رفيع وخبرة مهنية مشهود لهم بها في ميدان إقامة العدل، وخاصة في القانون الجنائي أو إدارة السجون أو الشرطة، أو في شتى الميادين المتصلة بمعاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم»، تقول المادة الخامسة من البروتوكول.

الشق الوطني من النظام الذي يحدثه البروتوكول الاختياري، يتمثل في آلية للوقاية من التعذيب، إذ حضر الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة التكوينية ليعلن استعداد المؤسسة لتشكيلها. «فإضافة إلى الحماية القضائية، يلعب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بحكم الاختصاصات المخولة إليه، دورا أساسيا في المنظومة الوطنية للحماية من التعذيب، حيث سيتم تقويتها بمؤسسة الوقاية من التعذيب كما أوصى بذلك المجلس في تقريره حول أزمة السجون سنة 2012، وكما أوصى تقرير المقرر الأممي الخاص بالتعذيب خوان مانديز»، وأوضح الصبار أن المجلس له طموح «مشروع» في أن يحتضن هذه الآلية، «وموازاة مع مسار الترافع من أجل اعتماد هذا الخيار الأساسي، فإن المجلس أطلق برنامجا لدعم قدرات الأعضاء والطاقم الإداري في مناهج الوقاية من التعذيب، وطلب دعم مجلس أوروبا الذي وافق عليه مشكورا».

الوزير المستشار، مساعد رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بالمغرب، راوول دي لوزنبرجر، أعلن من جانبه تلقي البعثة الأوروبية إخبارا من السلطات المغربية باعتزامها التصديق على البروتوكول الاختياري، وقال إن الاتحاد الأوربي يحيي «التزام المغرب بالمضي في العمل ضد التعذيب، والمغرب عبر عن ارادته السياسية من خلال الإصلاحات والتشريعات كما عكست ذلك المندوبية السامية للأمم المتحدة في حقوق الإنسان خلال زيارتها للمغرب». وكشف المسؤول الأوروبي بالمناسبة عن أجندة السنة المقبلة، موضحا أن البعثة الأوروبية تنوي الدخول في برنامج تعاون مكثف مع المندوبية العامة للسجون، بهدف تحسين ظروف عيش السجناء وحماية حقوقهم.

# إشادة أوروبية بانخراط المغرب في مجال مناهضة التعذيب

محمد الصبار

أشاد الوزير المستشار، مساعد رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بالمغرب، راوول دي لوزنبرجر، أول أمس الاثنين بالرباط، بانخراط المغرب، لاسيما المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مجال مناهضة التعذيب.

ونوه لوزنبرجر الذي كان يتحدث خلال الجلسة الافتتاحية لندوة حول مناهضة التعذيب نظمت يومي 8 و 9 شتنبر الجاري بمبادرة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب والعقوبات القاسية والمعاملات اللا إنسانية أو المهينة التابعة لمجلس أوروبا، عن "بتعبير المغرب عن إرادته السياسية في إصلاح تشريعاته وممارسته في هذا المجال".

وقال إن "السلطات المغربية أبلغتنا في أبريل الماضي بأن وثائق التصديق على البروتوكول الاختياري الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب سيتم رفعها عما قريب إلى الأمم المتحدة"، موضحا أن "هذه الخطوة تعد حاسمة من أجل تطبيق الإجراءات التي تنص عليها".

على صعيد آخر، أبرز المسؤول الأوروبي الشراكة الطويلة الأمد التي تربط الاتحاد الأوروبي بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مضيفا أن الاتحاد الأوروبي يواكب المملكة المغربية منذ سنوات عدة في انخراطها لفائدة الانتقال الديمقراطي وتعزيز دولة القانون.

من جهته، أكد لطيف حسينوف، رئيس لجنة مناهضة التعذيب، أن التعذيب معترف به عالميا باعتباره أكثر الأشياء مساسا بالكرامة الإنسانية، مشيرا إلى أن الدستور المغربي يمنع ويجرم كافة أشكال التعذيب والمعاملات الحاطة للكرامة.

وبعد أن قدم مناهج العمل التي تعتمدها لجنة مناهضة التعذيب ودورها في حماية الأشخاص مسلوبي الحرية من التعذيب والعقوبات الأخرى والمعاملات القاسية واللا إنسانية والمهينة، عبر حسينوف عن إرادة لجنة مناهضة التعذيب في التعاون مع السلطات المغربية في مجال مناهضة التعذيب ومواكبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في جهوده الرامية إلى تحسين ظروف الأشخاص الموجودين في حالة اعتقال.

وتبحث هذه الندوة المنظمة في إطار برنامج "تعزيز الإصلاح الديمقراطي في دول الجوار الجنوبي" الذي يموله الاتحاد الأوروبي ويسهر على تنفيذه مجلس أوروبا، آفاق إحداث آليات وطنية لمناهضة التعذيب.

وأكد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه إلى جانب هذه الآلية التي تم التنصيص عليها في الفقرة الرابعة من البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب التي ستمكن من تعزيز الترسانة القانونية في مجال مناهضة التعذيب، أطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان برنامج لتقوية قدرات أعضاء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان وأطر المجلس المكلفين بحماية حقوق الإنسان.

ويهم هذا البرنامج تقنيات المراقبة القبلية لأماكن سلب الحرية وتحديد الحالات المحتملة للتعذيب حسب معايير لجنة مناهضة التعذيب، والتأهيل القانوني لوقائع التعذيب طبقا للتشريعات الجاري بها العمل والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن معالجة ومتابعة حالات التعذيب والعقوبات الأخرى أو المعاملات القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة.

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

# مسؤول أوروبي يشيد بانخراط المغرب في مجال مناهضة التعذيب

أشاد الوزير المستشار، مساعد رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بالمغرب، راوول دي لوزنبرجر، أول من أمس الاثنين بالرباط، بانخراط المغرب، لاسيما المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مجال مناهضة التعذيب. ونوه لوزنرجر الذي كان يتحدث خلال الجلسة الافتتاحية لندوة حول مناهضة التعذيب نظمت يومي 8 و 9 شتنبر الجاري بمبادرة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب والعقوبات القاسية والمعاملات اللا إنسانية أو المهينة التابعة لمجلس أوروبا ، عن «بتعبير المغرب عن إرادته السياسية في إصلاح تشريعاته وممارسته في هذا المجال».

وقال إن «السلطات المغربية أبلغتنا في أبريل الماضي بأن وثائق التصديق على البروتوكول الاختياري الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب سيتم رفعها عما قريب إلى الأمم المتحدة» موضحا أن «هذه الخطوة تعد حاسمة من أجل تطبيق الإجراءات التي تنص عليها».

على صعيد آخر، أبرز المسؤول الأوروبي الشراكة الطويلة الأمد التي تربط الاتحاد الأوروبي بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مضيفا أن الاتحاد الأوروبي يواكب المملكة المغربية منذ سنوات عدة في انخراطها لفائدة الانتقال الديمقراطي وتعزيز دولة القانون.

من جهته، أكد لطيف حسينوف، رئيس لجنة مناهضة التعذيب، أن التعذيب معترف به عالميا باعتباره أكثر الأشياء مساسا بالكرامة الإنسانية، مشيرا إلى أن الدستور المغربي يمنع ويجرم كافة أشكال التعذيب والمعاملات الحاطة للكرامة. وبعد أن قدم مناهج العمل التي تعتمدها لجنة مناهضة التعذيب ودورها في حماية الأشخاص مسلوبي الحرية من التعذيب والعقوبات الأخرى والمعاملات القاسية واللا إنسانية والمهينة، عبر حسينوف عن إرادة لجنة مناهضة التعذيب في التعاون مع السلطات المغربية في مجال مناهضة التعذيب ومواكبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في جهوده الرامية إلى تحسين ظروف الأشخاص الموجودين في حالة اعتقال.

وتبحث هذه الندوة المنظمة في إطار برنامج «تعزيز الإصلاح الديمقراطي في دول الجوار الجنوبي» الذي يموله الاتحاد الأوروبي ويسهر على تنفيذه مجلس أوروبا، آفاق إحداث آليات وطنية لمناهضة التعذيب.

وأكد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه إلى جانب هذه الآلية التي تم التنصيص عليها في الفقرة الرابعة من البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب التي ستمكن من تعزيز الترسانة القانونية في مجال مناهضة التعذيب، أطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان برنامج لتقوية قدرات أعضاء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان وأطر المجلس المكلفين بحماية حقوق الإنسان.

ويهم هذا البرنامج تقنيات المراقبة القبلية لأماكن سلب الحرية وتحديد الحالات المحتملة للتعذيب حسب معايير لجنة مناهضة التعذيب، والتأهيل القانوني لوقائع التعذيب طبقا للتشريعات الجاري بها العمل والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن معالجة ومتابعة حالات التعذيب والعقوبات الأخرى أو المعاملات القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة.

التجديد
يومية عامة

# المغرب يعد وثائق التصديق على بروتوكول لمناهضة التعذيب

347/2

● سناء كريم

قال مساعد رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بالمغرب، راوول دي لوزنبرجر، إن «السلطات المغربية أبلغتنا في أبريل الماضي بأن وثائق التصديق على البروتوكول الاختياري الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب سيتم رفعها عما قريب إلى الأمم المتحدة»، موضحا أن «هذه الخطوة تعد حاسمة من أجل تطبيق الإجراءات التي تنص عليها».

وأضاف «راوول» في كلمة له خلال الندوة المنظمة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان أول أمس بالرباط حول مناهضة التعذيب (أضاف) أن الاتحاد الأوروبي يواكب المملكة المغربية منذ سنوات عدة في انخراطها لفائدة الانتقال الديمقراطي وتعزيز دولة القانون.

من جانبه، أوضح محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تنظيم الدورة يأتي في سياق خاص، يتسم بتنصيص الدستور في الفقرة الثانية من الفصل الثاني والعشرين منه على تجريم ممارسة التعذيب بكافة أشكاله، ومعاقبة ممارسيه، مشيرا إلى أنه من المتوقع أن يضع المغرب أدوات التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، الذي صادق عليه البرلمان بغرفتية خلال شهر يونيو من السنة الماضية، والذي ينص في بابه الرابع على إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

هذا، وينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتعاون مع وزارة الخارجية بهولندا، على مدار يومين المرحلة الثانية من الدورة التكوينية حول تقنيات التحقيق والتحري بأماكن الاحتجاز (السجون نموذجا).

ويتمثل الهدف من تنظيم هذه الدورة التكوينية، التي تدخل في إطار برنامج دعم الانتقال الديمقراطي بالمنطقة العربية (ماترا سود) «MATRA SUD»، في دعم وتأهيل قدرات أعضاء وأطر المجلس في مجال ضبط الأسس والمبادئ المتعلقة بتقنيات التحري والتحقيق وطريقة إجراء المقابلة بأماكن الاحتجاز، فضلا عن الانخراط بفاعلية في تقييم مدى تمتع السجناء والسجينات بحقوقهم.

# الصبار يتوقع مصادقة المغرب «في القريب العاجل» على برتوكول مناهضة التعذيب

◆ مكتب الرباط: هاجر الريسوني

توقع الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار توقيع المغرب على البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب. محمد الصبار قال إن المغرب سيضع في القريب العاجل إيداع أدوات التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بإتفاقية مناهضة التعذيب الذي ينص في بابه الرابع على إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب «مشيرا إلى أن المجلس أطلق برنامج لدعم قدرات الأعضاء والطاقم الإداري في مجال مناهج و تقنيات الوقاية من التعذيب، مع تقديم اقتراح لمجلس أوروبا لمرافقته عبر الدعم التقني وإعداد هذا البرنامج».

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي ترأس الجلسة الافتتاحية لدورة تكوينية عقدت عصر أول أمس الإثنين بمقر المجلس وشارك فيها مجلس أوربا عبر لجنته الأوروبية بغية تكوين حقوقيين في الوقاية من صنوف التعذيب والمعاملة القاسية، أضاف أن الهدف من برنامج الدورة، يتمحور حول إتقان تقنيات الرصد الوقائي لأماكن سلب الحرية، بالإضافة إلى التعرف على معايير اللجنة الأوروبية للوقاية من التعذيب، والتكييف القانوني لوقائع التعذيب، طبقا للتشريع الجاري به العمل والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

من جهة أخرى، قال لطيف حسيونف، رئيس اللجنة الأوروبية للوقاية من التعذيب وغيره من ضروب العقوبات أو المعاملات اللاإنسانية أو المهنية لمجلس أوروبا، أن الحكومة هي من تضمن الإلتزام بحقوق الإنسان وسيادة القانون، مضيفا أن حظر التعذيب والمعاملة غير الإنسانية مرتبط بشكل مباشر بالمحاكمة العادلة، والتحقيق في جميع مزاعم التعذيب، بالإضافة إلى متابعة مرتكبي التعذيب وفرض عقوبات قاسية عليهم.

أما الوزير المستشار، مساعد رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بالمغرب، راوول دي لوزنبرجر، فأشاد بانخراط المغرب، لاسيما المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مجال مناهضة التعذيب. منوها «بتعبير المغرب عن إرادته السياسية في إصلاح تشريعاته وممارسته في هذا المجال».

وقال إن «السلطات المغربية أبلغتنا في أبريل الماضي بأن وثائق التصديق على البروتوكول الاختياري الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب سيتم رفعها عما قريب إلى الأمم المتحدة»، موضحا أن «هذه الخطوة تعد حاسمة من أجل تطبيق الإجراءات التي تنص عليها».

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

# مسؤول أوروبي يشيد بانخراط المغرب في مجال مناهضة التعذيب

*المسؤول الأوروبي إلى جانب محمد الصبار

3/3167

أشاد الوزير المستشار، مساعد رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بالمغرب، راوول دي لوزنبرجر، أمس الاثنين بالرباط، بانخراط المغرب، لاسيما المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مجال مناهضة التعذيب. ونوه السيد لوزنرجر الذي كان يتحدث خلال الجلسة الافتتاحية لندوة حول مناهضة التعذيب نظمت يومي 8 و 9 شتنبر الجاري بمبادرة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب والعقوبات القاسية والمعاملات اللا إنسانية أو المهينة التابعة لمجلس أوروبا ، عن "بتعبير المغرب عن إرادته السياسية في إصلاح تشريعاته وممارسته في هذا المجال". وقال إن "السلطات المغربية أبلغتنا في أبريل الماضي بأن وثائق التصديق على البروتوكول الاختياري الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب سيتم رفعها عما قريب إلى الأمم المتحدة"، موضحا أن "هذه الخطوة تعد حاسمة من أجل تطبيق الإجراءات التي تنص عليها" على صعيد آخر، أبرز المسؤول الأوروبي الشراكة الطويلة الأمد التي تربط الاتحاد الأوروبي بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مضيفا أن الاتحاد الأوروبي يواكب المملكة المغربية منذ سنوات عدة في انخراطها لفائدة الانتقال الديمقراطي وتعزيز دولة القانون. من جهته، أكد لطيف حسينوف، رئيس لجنة مناهضة التعذيب، أن التعذيب معترف به عالميا باعتباره أكثر الأشياء مساسا بالكرامة الإنسانية، مشيرا إلى أن الدستور المغربي يمنع ويجرم كافة أشكال التعذيب والمعاملات الحاطة للكرامة. وبعد ان قدم مناهج العمل التي تعتمدها لجنة مناهضة التعذيب ودورها في حماية الأشخاص مسلوبي الحرية من التعذيب والعقوبات الأخرى والمعاملات القاسية واللا إنسانية والمهينة، عبر السيد حسينوف عن إرادة لجنة مناهضة التعذيب في التعاون مع السلطات المغربية في مجال مناهضة التعذيب ومواكبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في جهوده الرامية إلى تحسين ظروف الأشخاص الموجودين في حالة اعتقال. وتبحث هذه الندوة المنظمة في إطار برنامج "تعزيز الإصلاح الديمقراطي في دول الجوار الجنوبي" الذي يموله الاتحاد الأوروبي ويسهر على تنفيذه مجلس أوروبا، آفاق إحداث آليات وطنية لمناهضة التعذيب. وأكد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه إلى جانب هذه الآلية التي تم التنصيص عليها في الفقرة الرابعة من البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب التي ستمكن من تعزيز الترسانة القانونية في مجال مناهضة التعذيب، أطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان برنامج لتقوية قدرات أعضاء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان وأطر المجلس المكلفين بحماية حقوق الإنسان.

لوزنبرجر يؤكد في لقاء بالرباط تشجيع المخطط الوطني

# مندوبية الاتحاد الأوروبي تنوه بانخراط المغرب في مجال مناهضة التعذيب

عزيزة الفرفاوي

نوه راوول دي لوزنبرجر، الوزير المستشار، المدير المساعد لمندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب، بانخراط المغرب، خاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مجال مناهضة التعذيب، كما نوه بموقف المغرب الذي عبر عن إرادته السياسية لإصلاح تشريعاته وممارسته في هذا المجال.

وقال لوزنبرجر، في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للقاء نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولجنة مناهضة التعذيب والعقوبات القاسية والمعاملات اللاإنسانية أو المهينة التابعة لمجلس أوروبا، مساء أول أمس الاثنين، بالرباط حول مناهضة التعذيب إن "السلطات المغربية أبلغتنا في أبريل الماضي بأن وثائق التصديق على البروتوكول الاختياري الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب سيتم رفعها عما قريب إلى الأمم المتحدة"، مؤكدا أن هذه الخطوة تعد حاسمة من أجل تطبيق الإجراءات التي تنص عليها.

وأضاف "نحن نشجع، أيضا، المخطط الوطني لمناهضة التعذيب، وفق خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي دعمها الاتحاد الأوروبي منذ البداية، والتي تنتظر المصادقة النهائية من طرف الحكومة".

وأوضح المدير المساعد لمندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب أن لجنة مناهضة التعذيب والعقوبات القاسية والمعاملات اللاإنسانية أو المهينة التابعة لمجلس أوروبا والمجلس الوطني لحقوق الإنسان تربطهما شراكة طويلة الأمد، "ونحن ندعم تعزيز الاستراتيجية المؤسساتية للمجلس من خلال مشروع "حماية حقوق الإنسان والنهوض بها بالمغرب".

02

(كريوش)

## لوزنبرجر يؤكد في لقاء بالرباط تشجيع المخطط الوطني

# مندوبية الاتحاد الأوروبي تنوه بانخراط المغرب في مجال مناهضة التعذيب

عزيزة الفرفاوي

نوه راوول دي لوزنبرجر، الوزير المستشار، المدير المساعد لمندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب، بانخراط المغرب، خاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مجال مناهضة التعذيب، كما نوه بموقف المغرب الذي عبر عن إرادته السياسية لإصلاح تشريعاته وممارسته في هذا المجال.

وقال لوزنبرجر، في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للقاء نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولجنة مناهضة التعذيب والعقوبات القاسية والمعاملات اللاإنسانية أو المهينة التابعة لمجلس اوروبا، مساء أول أمس الاثنين، بالرباط حول مناهضة التعذيب إن "السلطات المغربية أبلغتنا في أبريل الماضي بأن وثائق التصديق على البروتوكول الاختياري الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب سيتم رفعها عما قريب إلى الأمم المتحدة"، مؤكدا أن هذه الخطوة تعد حاسمة من أجل تطبيق الإجراءات التي تنص عليها. وأضاف "نحن نشجع، أيضا، المخطط الوطني لمناهضة التعذيب، وفق خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي دعمها الاتحاد الأوروبي منذ البداية، والتي تنتظر المصادقة النهائية من طرف الحكومة".

وأوضح المدير المساعد لمندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب أن لجنة مناهضة التعذيب والعقوبات القاسية والمعاملات اللاإنسانية أو المهينة التابعة لمجلس أوروبا والمجلس الوطني لحقوق الإنسان تربطهما شراكة طويلة الأمد، "ونحن ندعم تعزيز الاستراتيجية المؤسساتية للمجلس من خلال مشروع "حماية حقوق الإنسان والنهوض بها بالمغرب".

وأكد لوزنبرجر أن الاتحاد الأوروبي يواكب المملكة المغربية منذ سنوات طويلة في انخراطها في الانتقال الديمقراطي وتعزيز دولة القانون.

وفي مداخلة له بالمناسبة، أشار لطيف حسينوف، رئيس اللجنة الأوروبية للوقاية من التعذيب، إلى أن الدستور المغربي نص في الفقرة الثانية من الفصل 22 على أن ممارسة التعذيب بكافة أشكاله ومن قبل أي أحد جريمة يعاقب عليها القانون.

وأكد حسينوف أن لجنة مناهضة التعذيب مستعدة للتعاون مع السلطات المغربية في مجال مناهضة التعذيب ومواكبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في جهوده الرامية إلى تحسين ظروف الأشخاص الموجودين في حالة اعتقال.

من جهته، أوضح محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في كلمة بالمناسبة، أن البرلمان بغرفتيه وافق على البرتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، مشيرا إلى أنه يتوقع قريبا إيداع أدوات التصديق على هذا البروتوكول الذي ينص في بابه الرابع على إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

وأضاف الصبار أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اعتمد في دورته الخامسة العادية مذكرة تتضمن مسودة مشروع قانون بشأن تأليف، تنظيم، اختصاصات وقواعد سير المجلس، مشيرا إلى أن المادة 3 من المسودة المذكورة تقترح أن يمارس المجلس الاختصاصات المخولة للآلية المنصوص عليها في الباب الرابع من البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب.

وأفاد الصبار أنه موازاة مع مسار الترافع من أجل اعتماد المشرع لهذا الخيار الأساسي الموصى به من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أطلق المجلس برنامجا لدعم قدرات الأعضاء والطاقم الإداري في مجال مناهج وتقنيات الوقاية من التعذيب، واقترح على مجلس أوروبا مرافقته عبر الدعم التقني، في إعداد وإعمال هذا البرنامج، وهو ما وافق عليه هذا الأخير.

وأضاف الصبار أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينتظر من هذا البرنامج دعم قدرات الأعضاء والطاقم الإداري في ما يتعلق بتقنيات الرصد الوقائي لأماكن سلب الحرية، والتعرف على الحالات المحتملة للتعذيب حسب معايير اللجنة الأوروبية للوقاية من التعذيب، والتكييف القانوني لوقائع التعذيب، طبقا للتشريع الجاري به العمل والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومعالجة وتتبع حالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وسيتطرق المشاركون في هذا اللقاء، المنظم على مدى يومين، في إطار برنامج "تعزيز الإصلاح الديمقراطي في دول الجوار الجنوبي"، الذي يموله الاتحاد الأوروبي ويسهر على تنفيذه مجلس أوروبا، آفاق إحداث آليات وطنية لمناهضة التعذيب.

# الإعداد لإحداث آلية للوقاية من التعذيب

2/4479

كشف محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، طموح المجلس في احتضان الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، "فالمجلس يلعب بحكم الاختصاصات المخولة إليه، بالإضافة إلى الحماية القضائية من التعذيب، دورا أساسيا في المنظومة الوطنية للحماية من التعذيب، وسيتم تقويتها بمأسسة الوقاية من التعذيب، كما أوصى بذلك المجلس في تقريره حول أزمة السجون الصادر سنة 2012، وكما أوصى بذلك أيضا تقرير خوان مانديز".

وتابع الصبار الذي تحدث أول أمس (الاثنين) خلال الجلسة الافتتاحية لدورة حول مناهضة التعذيب نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب والعقوبات القاسية والمعاملات اللاإنسانية أو المهينة التابعة لمجلس أوربا، بالقول إن البرلمان صادق بغرفتيه على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، كما يتوقع أن يتم قريبا إيداع أدوات التصديق عليه، التي تنص على إحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب.

وأشار الصبار إلى أنه موازاة مع مسار الترافع من أجل اعتماد المشرع هذا الخيار الأساسي، أطلق المجلس برنامجا لدعم قدرات الأعضاء والطاقم الإداري في مناهج الوقاية من التعذيب، وطلب دعم مجلس أوربا عبر الدعم التقني، وهو ما وافق عليه.

وينتظر المجلس من برنامج الدعم التقني، حسب الصبار، دعم قدرات الأعضاء في التعرف على الحالات المحتملة للتعذيب ومعايير اللجنة الأوربية لضروب التعذيب، وكذا الدليل المتعلق بالتحقيق الفعال في التعذيب والمعاملة القاسية والممارسات الفضلى للآليات الوطنية للوقاية من التعذيب في الدول الأعضاء في مجلس أوربا، والتكييف القانوني لوقائع التعذيب ومعالجة وتتبع حالات التعذيب والمعاملة القاسية أو المهينة.

ورغم أن الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أقر بضرورة ملاءمة التعريف الخاص بالتعذيب في القانون الجنائي مع مقتضيات اتفاقية مناهضة التعذيب، أكد في المقابل أن السياق العام لانعقاد هذه الدورة التكوينية، متسم بتنصيص الدستور في الفقرة الثانية من الفصل 22 على أن ممارسة التعذيب بكافة أشكاله جريمة يعاقب عليها القانون، كما أن القانون الجنائي يرتب جزاءات على ممارسة التعذيب.

من جهته، ثمن لطيف حسينوف، رئيس اللجنة الأوربية للوقاية من التعذيب الخطوات التي أقدم عليها المغرب في مجال الوقاية من التعذيب، بمصادقته على البروتوكول وشروعه في تشكيل الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، مؤكدا "سنقدم الدعم الكامل لهذه التجربة، ذلك أن الوقاية من التعذيب أفضل من معالجة نتائجه"، مشددا على أن التعذيب معترف به عالميا، باعتباره أكثر الأشياء مساسا بالكرامة الإنسانية، قبل أن يبرز أن الدستور المغربي يمنع ويجرم كافة أشكال التعذيب والمعاملات الحاطة بالكرامة.

وأشاد راوول دي لوزنبرجر، الوزير المستشار، مساعد رئيس بعثة الاتحاد الأوربي بالمغرب، بانخراط المغرب، سيما المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في آليات مناهضة التعذيب، منوها بالإرادة السياسية في إصلاح تشريعاته وممارسته في هذا المجال، ذلك أن "السلطات المغربية أبلغتنا في أبريل الماضي، بأن وثائق التصديق على البروتوكول الاختياري الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب سيتم رفعها إلى الأمم المتحدة في أقرب الأوقات".

هجر المغلي

# المغرب يتجه إلى إحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب

الرباط - عبد الحق العضيمي

أكد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المغرب سيقوم قريبا بإيداع أدوات التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، والتي منها إحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب.

وقال الصبار، في كلمة له خلال افتتاح دورة تكوينية للجنة الأوروبية الخاصة بالتعذيب أول أمس بالرباط «إن البرلمان وافق بغرفتيه على البروتوكول الاختياري المشار إليه، وذلك بمقتضى القانون رقم 12-124 يوم 17 يونيو من سنة 2013، كما أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان اعتمد في دورته الخامسة مسودة مشروع قانون حول تأليف وتنظيم اختصاصات وقواعد سير المجلس واقترح ضمن موادها أن يمارس المجلس لاختصاصاته المخولة للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب».

وذكر الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الدستور المغربي ينص في الفصل 22 منه على أن ممارسة التعذيب بكافة أشكاله ومن قبل أي أحد جريمة يعاقب عليها القانون، كما أن القانون الجنائي يرتب جزاءات جنائية على ممارسة التعذيب وإن كان تعريفه يستلزم ملاءمته مع مقتضيات مناهضة التعذيب.

وأوضح الصبار أنه سيتم تقوية المنظومة الوطنية للحماية من التعذيب عبر مأسسة الوقاية من التعذيب، كما أوصى بذلك المجلس في تقريره المعنون «أزمة السجون مسؤولية مشتركة»، وكذا خوان مندیز المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية في تقريره حول مهمته التي قام بها إلى المغرب.

ومن جهته أكد لطيف حسينوف، رئيس اللجنة الأوروبية للوقاية من التعذيب وغيره من ضروب العقوبات أو المعاملات اللا إنسانية أو المهينة لمجلس أوروبا، (أكد) أنهم يشجعون المغرب من أجل إحداث آلية وطنية في أقرب الآجال تحترم المعايير التي وضعها البروتوكول الاختياري، معتبرا ذلك يشكل خطوة مهمة نحو تفعيل الالتزامات للقضاء على كل أشكال التعذيب.

ودعا رئيس اللجنة الأوروبية الحكومة المغربية إلى ضمان سيادة القانون باعتباره الملاذ الأخير من أجل مكافحة كل أشكال التعذيب.

ومن جانبه، كشف راول لومبرغر، المدير المساعد لمندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب، عن أن السلطات المغربية أخبرتهم شهر أبريل الماضي أنها سترفع وثائق التصديق على البروتوكول الاختياري الخاص بمناهضة التعذيب إلى الأمم المتحدة قريبا.

9801/2

# «أمنستي المغرب» تنظم وقفة احتجاجية دولية لتذكير السلطات بالتزاماتها بوقف التعذيب

مصعب السوسي
SEPTEMBER 9, 2014

الرباط – «القدس العربي» يستعد المغرب لاستضافة المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل في ظل وضع حقوقي يرى فيه مراقبون أنه لا يرقى إلى مستوى هذا الحدث الدولي، نظرا لوجود عدة ملفات شائكة على غرار الاعتقال السياسي والتعذيب والتضييق على الجمعيات الحقوقية. إضافة إلى تصريحات لمسؤولين رسميين، من داخل المؤسسة التشريعية، تشكك في مصداقية عمل هذه الجمعيات.

وأعلنت «أمنستي المغرب» عن تنظيمها لوقفة احتجاجية دولية يوم 18 من أيلول/سبتمبر الجاري بمشاركة فروع كل من أمريكا وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا وإسبانيا، إضافة إلى نشطاء حقوق الإنسان في المغرب «لتذكير السلطات بالتزاماتها بوقف التعذيب». مشيرة في السياق إلى حالة علي أعراس، الذي اتهم بالانتماء إلى منظمة إرهابية وأدين بـ12 عاما، «والدليل: محضر انتزع تحت التعذيب». مشددة على أنه «في حالة ثبوت تورط أمنيين في ممارسات تعود إلى سنوات الرصاص (ما بين ستينيات وثمانينيات القرن الماضي) فيجب محاسبتهم».

وصرح محمد السكتاوي، مدير عام منظمة العفو الدولية في المغرب، لـ«القدس العربي» أن «المغرب يعرف وضعا حرجا في مجال حقوق الإنسان». مشيرا إلى أنه «بشكل مفاجئ تبدي السلطات موقفا متشددا تجاه الحركة الحقوقية المغربية»، ذاكرا في السياق «الخروج الإعلامي لوزير الداخلية الذي اتهم فيه الجمعيات الحقوقية بخدمة أجندة سياسية خارجية. وهذا اتهام يخون الجمعيات، إضافة إلى حالات منع الأنشطة الحقوقية».

وتطرق المدير العام لـ«أمنستي المغرب» إلى منع مخيمها الدولي قبل أيام بمشاركة وفود أجنبية، مؤكدا دأب المنظمة على تنظيمه «طيلة 16 عام، ما شكل مفاجأة في وقت يعرف فيه المغرب تطورا في ظل تجربته الرائدة في الإنصاف والمصالحة. إضافة إلى المكتسبات الدستورية التي أتى بها شباب الربيع العربي، ما مثل ظهورا لملامح سياسة تراجعية تتناقض مع ما تم مراكمته». مؤكدا على مواصلة المنظمة حملتها المناهضة للتعذيب «التي تركز على الحالة المغربية، حيث تم حشد ما يزيد عن 100 ألف توقيع على مناشدة تطالب الحكومة بإعطاء التزام ملموس باحترام حقوق الإنسان وفق الدستور. ووقف كل أشكال التعذيب والمعاملة المسيئة للكرامة». ومشيرا إلى أن «الوضع رمادي، يعكس تضاربا على مستوى دائرة القرار حول الاختيار الحقوقي في مقابل الممارسة. والعادات القديمة لم يتخلص منها المغرب بعد، ودورنا كحقوقيين هو التحرك لصيانة المكتسبات الحقوقية، ويجب عدم استثناء الشباب الذي انتفض مطالبا بالكرامة والعيش بحرية. ونحن سنستمر وكلنا أمل في الإرادة الخيرة للمناضلين وللمواطنين».

وكانت انتقادات وطنية ودولية وجهت للمغرب في الملف الحقوقي لا سيما الاعتقال السياسي والتعذيب، وذلك على خلفية تهديد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات المغربي، لكل من ثبت عدم صحة شكايته حول التعرض للتعذيب بالمتابعة القضائية. كما أكد عبد الإله بن كيران، رئيس الحكومة المغربية، في كلمته أثناء تقديم حصيلة نصف ولايته الحكومية أمام البرلمان المغربي قبل شهرين على المضي في هذا التوجه. حيث كشف حينها عن متابعة شخصين في حالة اعتقال بسبب شكاية كاذبة وهما وفاء شرف وأسامة حسني، المنتميان لحركة 20 شباط/فبراير الاحتجاجية، بتهم «الوشاية الكاذبة» عن تصريحهما بالتعرض للتعذيب بعد اختطاف تعرضا له في كل من طنجة والدار البيضاء على التوالي. وقد حكم على حسني بثلاث سنوات سجنا نافذا، بينما أدينت شرف بسنة سجنا نافذا وغرامة مالية بقيمة 50 ألف درهم (حوالى 6000 دولار).

وأدانت اللجنة المغربية لمناهضة التعذيب، المشكلة من 14 جمعية ومركز ومنتدى حقوقي، في وقت سابق بشدة تصريحات الرميد المهددة، معتبرة تهديد الوزير متناقضا بالمطلق مع مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 21 للبروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب الذي يحظر على أي سلطة أو مسؤول إنزال أي عقوبة بأي شخص أو منظمة، بسبب تبليغ الآلية الوقائية الوطنية بأي معلومات صحيحة كانت أم خاطئة. وقد اعترف وزير العدل أمام مجلس المستشارين ـ الغرفة الثانية بالبرلمان ـ بقيام «بعض الأشخاص القائمين على تنفيذ القانون ببعض الممارسات التي تتصف بالتعذيب، وذلك بمبادرة منهم وفي إطار ممارسات إجرامية ينبغي أن يسألوا عنها»، نافيا أن يكون ذلك «بصفة ممنهجة».

**وقد أعرب محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان (مؤسسة رسمية)، قبل يومين مجددا عن رغبة المجلس في احتضان الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.** مؤكدا على «ضرورة تحويل المجلس الوطني لحقوق الإنسان اختصاصات آلية مناهضة التعذيب المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، والتي صادق عليها المغرب السنة الماضية». فيما دعا لطيف حسينوف، رئيس اللجنة الأوروبية للوقاية من التعذيب، المغرب إلى «الإسراع باعتماد الآلية الوطنية لمكافحة التعذيب». معتبرا إياها «خطوة مهمة إلى الأمام في مجال تنفيذ المغرب لالتزاماته الدولية في مجال حماية الأشخاص من التعذيب وكافة أصناف سوء المعاملة».

يذكر أن منظمة العفو الدولية قد أطلقت حملة «أوقفوا التعذيب» منذ أسابيع ولمدة سنتين، ووضعت المغرب على قائمة الدول الخمس ذات الأولوية (إضافة إلى نيجيريا والمكسيك والفليبين وأوزبكستان). وتشدد الحملة على «أن الحكومات يجب أن ترقى إلى مستوى وعودها باحترام القانون الدولي، ما يتطلب وضع ضمانات حقيقية لوقف التعذيب ووضع حد لممارسته».

http://www.alquds.co.uk/?p=218684

# مسؤول أوروبي يشيد بانخراط المغرب في مجال مناهضة التعذيب

الكاتب : الملاحظ : و م ع - المقال : 495 - تاريخ النشر : 2014-09-09 17:25:00

أشاد الوزير المستشار، مساعد رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بالمغرب، راوول دي لوزنبرجر، أمس الاثنين بالرباط، بانخراط المغرب، لاسيما المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مجال مناهضة التعذيب.

**ونوه السيد لوزنبرجر الذي كان يتحدث خلال الجلسة الافتتاحية لندوة حول مناهضة التعذيب نظمت يومي 8 و 9 شتنبر الجاري بمبادرة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب والعقوبات القاسية والمعاملات اللا إنسانية أو المهينة التابعة لمجلس أوروبا ، عن "بتعبير المغرب عن إرادته السياسية في إصلاح تشريعاته وممارسته في هذا المجال"**. وقال إن "السلطات المغربية أبلغتنا في أبريل الماضي بأن وثائق التصديق على البروتوكول الاختياري الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب سيتم رفعها عما قريب إلى الأمم المتحدة"، موضحا أن "هذه الخطوة تعد حاسمة من أجل تطبيق الإجراءات التي تنص عليها".

على صعيد آخر، أبرز المسؤول الأوروبي الشراكة الطويلة الأمد التي تربط الاتحاد الأوروبي بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مضيفا أن الاتحاد الأوروبي يواكب المملكة المغربية منذ سنوات عدة في انخراطها لفائدة الانتقال الديمقراطي وتعزيز دولة القانون.

من جهته، أكد لطيف حسينوف، رئيس لجنة مناهضة التعذيب، أن التعذيب معترف به عالميا باعتباره أكثر الأشياء مساسا بالكرامة الإنسانية، مشيرا إلى أن الدستور المغربي يمنع ويجرم كافة أشكال التعذيب والمعاملات الحاطة للكرامة.

وبعد ان قدم مناهج العمل التي تعتمدها لجنة مناهضة التعذيب ودورها في حماية الأشخاص مسلوبي الحرية من التعذيب والعقوبات الأخرى والمعاملات القاسية واللا إنسانية والمهينة، عبر السيد حسينوف عن إرادة لجنة مناهضة التعذيب في التعاون مع السلطات المغربية في مجال مناهضة التعذيب ومواكبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في جهوده الرامية إلى تحسين ظروف الأشخاص الموجودين في حالة اعتقال.

وتبحث هذه الندوة المنظمة في إطار برنامج "تعزيز الإصلاح الديمقراطي في دول الجوار الجنوبي" الذي يموله الاتحاد الأوروبي ويسهر على تنفيذه مجلس أوروبا، آفاق إحداث آليات وطنية لمناهضة التعذيب. وأكد السيد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه إلى جانب هذه الآلية التي تم التنصيص عليها في الفقرة الرابعة من البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب التي ستمكن من تعزيز الترسانة القانونية في مجال مناهضة التعذيب، أطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان برنامج لتقوية قدرات أعضاء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان وأطر المجلس المكلفين بحماية حقوق الإنسان. ويهم هذا البرنامج تقنيات المراقبة القبلية لأماكن سلب الحرية وتحديد الحالات المحتملة للتعذيب حسب معايير لجنة مناهضة التعذيب، والتأهيل القانوني لوقائع التعذيب طبقا للتشريعات الجاري بها العمل والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن معالجة ومتابعة حالات التعذيب والعقوبات الأخرى أو المعاملات القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة

http://www.almolahid.net/articles.php?categorie=sociale&id=495

# السكتاوي: قرار منع مخيم شباب العفو بالمغرب لم يحدث من قبل حتى في سنوات القمع

ثلاثاء, 2014/09/09 - 4:56مساء

تعليقا على منع السلطات المغربية للمخيم الدولي لمنظمة العفو الدولية "أمنستي" بمدينة بوزنيقة مطلع شتنبر الجاري، قال محمد السكتاوي مدير فرع المنظمة بالمغرب، "تلقينا خبر منع المخيم كباقي المواطنين عبر وكالة الأنباء الرسمية التي لم تتصل بنا لاستقاء روايتنا حول ما حدث".

وردا على على ما نشرته وكالة الأنباء الرسمية، نقلا عن مسؤولين في الداخلية، أن "مسؤولي أمنستي لم يقوموا بإيداع تصريح قانوني لدى السلطات المعنية"، أكد السكتاوي أنه "تمت مراسلة كافة الجهات المعنية، لنجد الاثنين (يوم انطلاق النشاط) باب المخيم مقفلا بالسلاسل في وجوهنا، وقد اختفى المسؤولون".

وأضاف مدير فرع أمنستي **"رغم إعلامنا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوب الوزاري لحقوق الإنسان بما حصل، لم نتلق أي رد أو منع مكتوب ومعلل من طرف السلطات"، معتبرا هذا المنع "غير مسبوق، ولم نتعرض له حتى خلال سنوات القمع التي عرفها المغرب"، في عهد الملك الراحل الحسن الثاني.**

وتساءل السكتاوي "كيف تقوم السلطات بالتضييق على المدافعين داخل المغرب، وفي المقابل تستعد لاستقبال نشطاء حقوق الإنسان في أكبر تجمع عالمي لهم؟"، في إشارة إلى المؤتمر الثاني لاتحاد الطلبة الصحراويين المؤيد للبوليساريو

المصدر: شبكة اندلس الاخبارية

http://www.hoqook.com/node/103635#.VBAzpfldW_s

# تقريرحول اللقاء الذي جمع الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان...

الثلاثاء 9 سبتمبر 2014 | | 15:55

تقريرحول اللقاء الذي جمع الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ووفد المكتب التنفيذي للمركز المغربي لحقوق الإنسان (منظمة غير حكومية ديمقراطية مستقلة)
استقبل الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان مساء يوم الإثنين بمقر المجلس وفدا من المركز المغربي لحقوق الإنسان (منظمة غير حكومية ديمقراطية مستقلة)، بقيادة الرئيس عبد الإله الخضري، إضافة إلى الكاتب العام، محمد الهلالي، وعضوينمن المكتب التنفيذي للمركز، ريم جيدى والحسن غرتي.

وقد انكب النقاش حول أوجه التعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمركز المغربي لحقوق الإنسان، كما تداول جملة من القضايا والملفات ذات الاهتمام المشترك، إضافة إلى تدارس وضعية حقوق الإنسان بالمغرب.

وفي معرض النقاش، أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن المجلس منفتح على منظمات المجتمع المدني، ويسعى دائما إلى ربط جسور التواصل والتعاون معها بما يمكن من تطوير أداء المؤسسات المستقلة الفاعلة في مجال الدفاع على حقوق الإنسان بالمغرب، كما أعرب عن استعداده لبحث سبل التعاون المثمر بينه وبين المركز المغربي لحقوق الإنسان، في إطار شراكة ببرنامج وأهداف محددة.

وقد أوضح الأمين العام بأن المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، المزمع تنظيميه أواخر شهر نونبر 2014 بمراكش، سيكون فرصة حقيقية لمنظمات المجتمع المدني المغربي من أجل إبراز مؤهلاتها وإسماع صوتها للعالم بشكل ديمقراطي.

وفي مداخلته حول مشاريع وأهداف المركز المغربي لحقوق الإنسان، أكد رئيس المركز بأن هذا الأخير يتبنى سياسة نضال القرب بمقاربة مؤسساتية، يهدف من خلالها بعدم الاكتفاء بمعالجة القضايا المركزية، أو ذات الطابع السياسي فحسب، بل يمتد اهتمامه وتواجده إلى مختلف ربوع المغرب، كما يمتد انشغاله إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي باتت تشكل هاجسا كبيرا لدى المواطنين، بالرغم مما يشكله هذا التوجه من تحد كبير على كاهل التنظيم، لما ينطوي عليه هذا النوع من الامتداد من إشكاليات التأطير والمراقبة والضبط.

كما تطرقت باقي المداخلات إلى الإرهاصات التي تنتاب مناضلي المركز المغربي لحقوق الإنسان بخصوص استمرار مظاهر التعذيب والتعنيف المفرط من قبل بعض ممثلي السلطات العمومية بالسجون ومخافر الشرطة ومع الاحتجاجات الشعبية واحتجاجات المعطلين، حيث أكد الأمين العام بأن المجلس يسعى جاهدا إلى حمل المكلفين بإنفاذ القانون على احترام مبادئ حقوق الإنسان في مهامهم، كما أن منظمات حقوق الإنسان المستقلة ملزمة بالتحري الموضوعي والدقيق حول الادعاءات بالتعرض إلى التعذيب، مذكرا بكشف حالات مزورة في الآونة الأخيرة، وفي المقابل، أكد قياديو المركز بأن ذلك لا يمنع من الاعتراف بوجود حالات حقيقية للتعرض إلى التعذيب والتعنيف المفرط، إلا أن إمكانيات منظمات حقوق الإنسان المستقلة تظل محدودة لإثبات ذلك.

وفي هذا الإطار، أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن المجلس منكب على موضوع إحداث آلية مستقلة للوقاية من التعذيب، مذكرا بأن 70 بالمائة من الدول التي تتوفر على هذه الآلية، التي رصدها المجلس بين دول العالم، تشرف عليها المؤسسات الوطنية التي تتقيد بمبادئ باريس، إلى جانب هيئات غير حكومية مستقلة، فيما باقي النسبة، أي 30 بالمائة تشرف عليها منظمات مستقلة، ولكن لا توجد بها أصلا مؤسسات وطنية من هذا النوع.

وفي موضوع وضعية السجون، أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن إمكانية التعاون متاحة من أجل القيام بمبادرات تهم خاصة تنظيم أنشطة تحسيسية وتوعوية لفائدة نزلاء السجون، والاطلاع على أحوالهم، من أجل مساهمة المجتمع المدني بشكل فاعل في مجال إعادة الإدماج.

http://www.hispress.info/226606.html

وفيما يتعلق بمخاوف المركز المغربي لحقوق الإنسان من تصاعد وتيرة التضييق على بعض المنظمات الحقوقية ببلادنا، وخص بالذكر منع السلطات المغربية لأنشطة تربوية وتكوينية لكل من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية، أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بأنالمجلس لم يطلع على حيثيات المنع أو المضايقات، ومن الناحية المبدئية، أقر بأن المجلس لا يمكن إلا أن يكون مع حرية التعبير والتنظيم ومزاولة المنظمات الحقوقية لأنشطتها بكل حرية، في إطار ما تقتضيه القوانين الجاري بها العمل، وما تقتضيه الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وإذا ما لحق أية جمعية تعسفا ما من لدن السلطات العمومية، فمن حقها اللجوء إلى القضاء الإداري، الذي أثبت في كثير من الحالات وقوفه إلى جانب الحريات العامة، وحق التنظيم، كما أثبت تفعيله للضوابط الإدارية والقانونية بهذا الشأن، انسجاما مع الدستور المغربي الجديد.

وقد خلص اللقاء إلى ضرورة أن تضطلع منظمات حقوق الإنسان بمهامها بموضوعية ومصداقية، بالرغم من التحديات التي تواجه الجميع، كما أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على تمتين التعاون المشترك بين المجلس والمركز المغربي لحقوق الإنسان (منظمة غير حكومية ديمقراطية مستقلة)، من خلال إعداد برامج مشتركة ومشاريع يتم تنفيذها في إطار شراكة بين المؤسستين، والعمل على تقديم مقترحات من أجل المساهمة في تطوير منظومة حقوق الإنسان ببلادنا.

حرر بالرباط بتاريخ 09 شتنبر 2014

المكتب التنفيذي للمركز المغربي لحقوق الإنسان (منظمة غير حكومية ديمقراطية مستقلة)

Provinces du Sud

# Mobilisation pour le Forum mondial des droits de l'Homme

DNCR à Laâyoune Mohamed Laâbid
mlaabid@aujourdhui.ma

*Plus de 5.000 acteurs gouvernementaux et non gouvernementaux prendront part à cet évènement de très grande envergure.*

La Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) a organisé récemment à Tarfaya une rencontre de communication autour du deuxième Forum mondial des droits de l'Homme, qui se tiendra du 27 au 30 novembre prochain à Marrakech.

Cette rencontre, encadrée par des membres de la CRDH de Laâyoune-Smara et tenue en présence d'acteurs concernés par les droits de l'Homme au niveau de la province, a été l'occasion d'aborder le contexte dans lequel se tient ce rassemblement mondial, son importance et les principaux thèmes qui seront abordés par les participants, en plus de la nécessité de mobiliser l'ensemble des intervenants afin d'assurer le succès de ce forum.

*«Ce forum, qui réunira des instances et organisations internationales, offrira un espace de communication et d'échange autour de plusieurs questions ayant trait aux droits de l'Homme sous leurs différents aspects liés, entre autres, à la citoyenneté et les libertés, à la femme, aux droits économiques et sociaux, au handicap, à l'enfant et aux minorités»*, souligne Mohamed Salem Cherkaoui, président de la commission.

Et d'ajouter que la société civile marocaine participera activement à ce forum à travers les ateliers et rencontres thématiques et les échanges avec les différentes associations étrangères s'activant dans le domaine des droits de l'Homme.

Plus de 5.000 acteurs gouvernementaux et non gouvernementaux prendront part à cet évènement de très grande envergure pour discuter de thématiques revêtant une grande importance pour la promotion des droits de l'Homme. Le Maroc avait été désigné pour abriter la 2ème édition du FMDH, à l'issue des travaux de la 1ère édition tenue du 10 au 13 décembre dernier à Brasilia.

Le choix du Maroc est le résultat de négociations fructueuses menées par la délégation marocaine qui a réussi à convaincre le secrétariat du Forum de l'éligibilité du Maroc pour abriter la deuxième édition de ce Forum mondial, eu égard notamment à sa position géographique et aux réformes et acquis qu'il a réalisés dans le domaine de la promotion et la protection des droits de l'Homme.

Ce forum consacre la dimension Sud-Sud dans le traitement des questions des droits de l'Homme et habilite les pays du Sud à jouer un rôle clé dans la protection et la promotion des droits de l'Homme.

12065/4

## Lutte contre la torture

# L'engagement du Maroc salué par l'Europe

Le ministre conseiller, chef adjoint de la délégation de l'Union Européenne au Maroc, Raul De Luzenberger a salué lundi à Rabat, l'engagement du Maroc, particulièrement du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) en matière de lutte contre la torture.

M. De Luzenberger, qui intervenait lors de la séance inaugurale d'un séminaire d'information sur la prévention de la torture, organisé les 8 et 9 septembre à l'initiative du CNDH et du Comité pour la prévention de la torture et des peines ou traitements inhumains ou dégradants (CPT) du Conseil de l'Europe, s'est dit très "encouragé", par le fait que "le Maroc ait affiché sa volonté politique de réformer sa législation et la pratique dans ce domaine".

"Les autorités marocaines nous ont informé en avril dernier que les instruments de ratification du protocole facultatif à la convention contre la torture seraient déposés de façon imminente auprès des Nations Unies", a indiqué le responsable européen, précisant que "cette étape est cruciale pour la mise en application des mesures que cette convention prévoit".

M. De Luzenberger, a par ailleurs, mis en exergue le partenariat de longue date liant l'Union Européenne et le CNDH, assurant que l'UE accompagne le Royaume du Maroc depuis de nombreuses années dans son engagement en faveur de la transition démocratique et de la promotion de l'Etat de Droit.

Pour sa part, Latif Hüseynov, président du CPT, a souligné que la torture est universellement reconnue comme l'une des plus graves atteintes à la dignité humaine, rappelant que la Constitution marocaine interdit et incrimine toutes formes de torture et de traitements dégradants.

Après avoir présenté les méthodes de travail du CPT et son rôle dans la protection des personnes privées de liberté contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants, M. Hüseynov a relevé la volonté du CPT à coopérer avec les autorités marocaines dans le domaine de la lutte contre la torture et à accompagner le CNDH dans ses efforts visant à améliorer les conditions des personnes en détention.

Les perspectives de la mise en place du mécanisme national de prévention de la torture seront débattues lors de ce séminaire, organisé dans le cadre du Programme "Renforcer la réforme démocratique dans les pays du voisinage méridional" financé par l'UE et mis en œuvre par le Conseil de l'Europe.

En plus de ce mécanisme prévu par la 4ème partie du protocole facultatif à la convention contre la torture et qui permettra de consolider le dispositif national de prévention de la torture, le CNDH a lancé un programme de renforcement des capacités des membres des commissions régionales des droits de l'homme et des cadres du conseil chargés de la protection des droits de l'homme, a indiqué Mohamed Sebbar, Secrétaire Général du CNDH.

Ce programme porte sur les techniques de monitoring préventif des lieux de privation de liberté, l'indentification des cas éventuels de torture selon les normes du CPT, la qualification juridique des faits de torture, conformément à la législation en vigueur et au droit international des droits de l'Homme, ainsi que le traitement et le suivi des cas de torture et les autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants. Le CPT, établi par la Convention européenne pour la prévention de la torture et des peines ou traitements inhumains ou dégradants du Conseil de l'Europe, entrée en vigueur en 1989, a pour mission de prévenir les mauvais traitements des personnes privées de liberté en Europe, en effectuant des visites à des lieux de détention afin d'évaluer la manière dont les personnes privées de liberté sont traitées.

Ces lieux incluent les prisons, centres de détention pour mineurs, postes de police, centres de rétention pour étrangers, hôpitaux psychiatriques, foyers sociaux, etc.

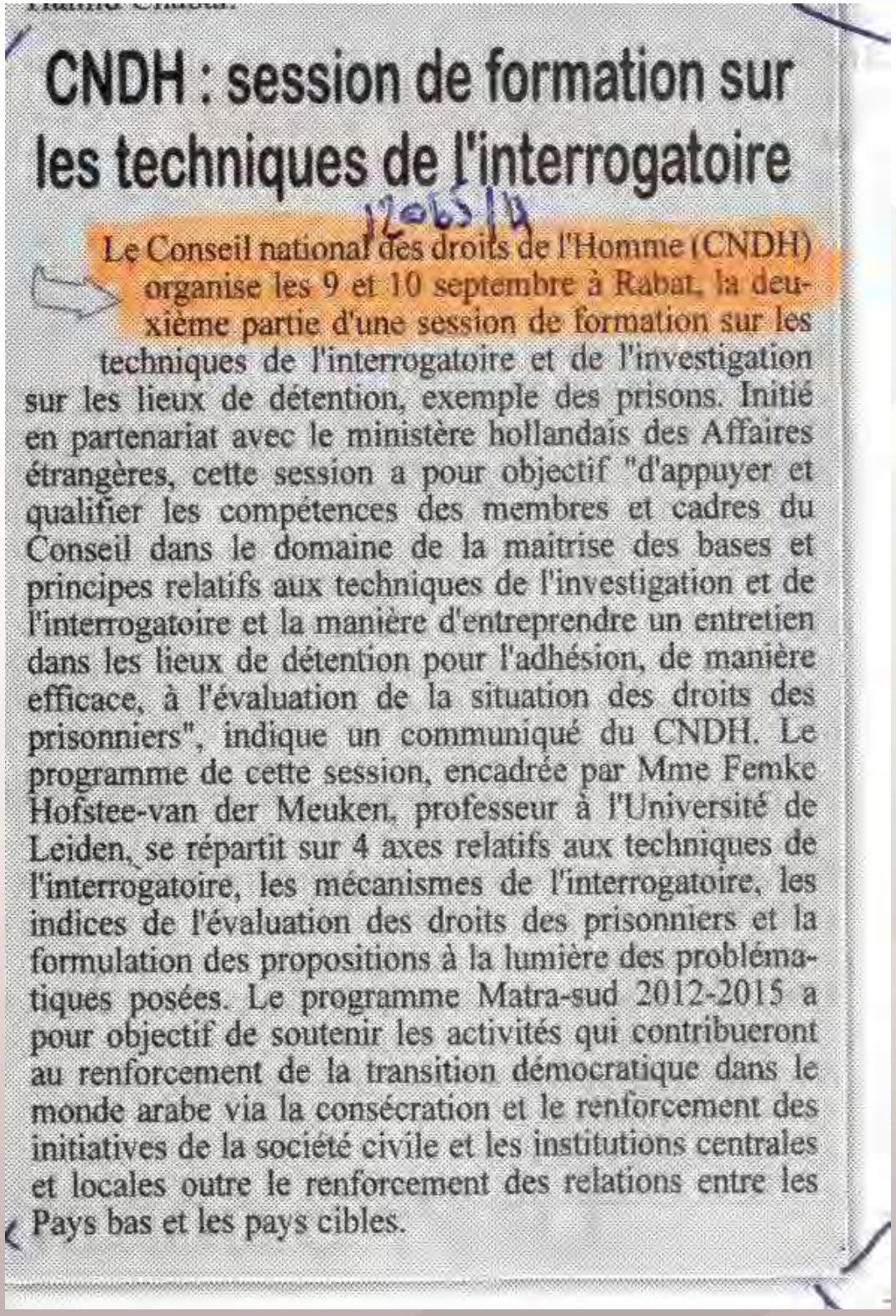

# CNDH : session de formation sur les techniques de l'interrogatoire

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) organise les 9 et 10 septembre à Rabat, la deuxième partie d'une session de formation sur les techniques de l'interrogatoire et de l'investigation sur les lieux de détention, exemple des prisons. Initié en partenariat avec le ministère hollandais des Affaires étrangères, cette session a pour objectif "d'appuyer et qualifier les compétences des membres et cadres du Conseil dans le domaine de la maitrise des bases et principes relatifs aux techniques de l'investigation et de l'interrogatoire et la manière d'entreprendre un entretien dans les lieux de détention pour l'adhésion, de manière efficace, à l'évaluation de la situation des droits des prisonniers", indique un communiqué du CNDH. Le programme de cette session, encadrée par Mme Femke Hofstee-van der Meuken, professeur à l'Université de Leiden, se répartit sur 4 axes relatifs aux techniques de l'interrogatoire, les mécanismes de l'interrogatoire, les indices de l'évaluation des droits des prisonniers et la formulation des propositions à la lumière des problématiques posées. Le programme Matra-sud 2012-2015 a pour objectif de soutenir les activités qui contribueront au renforcement de la transition démocratique dans le monde arabe via la consécration et le renforcement des initiatives de la société civile et les institutions centrales et locales outre le renforcement des relations entre les Pays bas et les pays cibles.

# مشاركة باهتة لحقوقيي المجلس الوطني لحقوق الانسان في الدورة التكوينية في تقنيات التحقيقات

أضيف في 09 شتنبر 2014 الساعة 04 : 13

تحتضن مدينة الرباط ما بين 9 و10 شتنبر 2014 دورة تكوينية في تقنيات التحقيقات والتحري بأماكن الاحتجاز "السجون نموذجا".
وهي الدورة التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الانسان بتعاون مع وزارة الخارجية الهولاندية ومن اعداد وتأطير فيمك هوفستي أستاذة بجامعة ليدن، هولندا.
وتتمحور أشغال هذا الدورة على عروض تقنية جد هامة إلا أن الملاحظ أن المشاركين لم يأخذوا الأمر بجدية مما يجعلهم في الغالب عاجزين عن مواجهة والرد على بعض تقارير جمعيات معارضة والتي تستعمل كل الوسائل المتاحة لتبرير نشاطاتها للاستفادة من الدعم والتكوين الخارجي.
ولوحظ أثناء تقديم الأعضاء المشاركين لمهماتهم داخل المجلس الوطني لحقوق الانسان على مستوى الجهات والأقاليم أنهم يشعرون بعياء وتعب رغم الراحة التي يتمتعون بها داخل هذا الاطار الحقوقي.

http://www.maarifpress.com/news6738.html

# Session de formation du CNDH sur les techniques de l'interrogatoire et de l'investigation sur les lieux de détention

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) organise les 9 et 10 septembre à Rabat, la deuxième partie d'une session de formation sur les techniques de l'interrogatoire et de l'investigation sur les lieux de détention, exemple des prisons.

Initié en partenariat avec le ministère hollandais des Affaires étrangères, cette session a pour objectif "d'appuyer et qualifier les compétences des membres et cadres du Conseil dans le domaine de la maitrise des bases et principes relatifs aux techniques de l'investigation et de l'interrogatoire et la manière d'entreprendre un entretien dans les lieux de détention pour l'adhésion, de manière efficace, à l'évaluation de la situation des droits des prisonniers", indique un communiqué du CNDH.

Le programme de cette session, encadrée par Mme Femke Hofstee-van der Meuken, professeur à l'Université de Leiden, se répartit sur 4 axes relatifs aux techniques de l'interrogatoire, les mécanismes de l'interrogatoire, les indices de l'évaluation des droits des prisonniers et la formulation des propositions à la lumière des problématiques posées.

Le programme Matra-sud 2012-2015 a pour objectif de soutenir les activités qui contribueront au renforcement de la transition démocratique dans le monde arabe via la consécration et le renforcement des initiatives de la société civile et les institutions centrales et locales outre le renforcement des relations entre les Pays bas et les pays cibles.

Lutte contre la torture

# Un responsable européen salue l'engagement du Maroc

17446/1-5

Le ministre conseiller, chef adjoint de la délégation de l'Union Européenne au Maroc, Raul De Luzenberger a salué lundi à Rabat, l'engagement du Maroc, particulièrement du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) en matière de lutte contre la torture.

M. De Luzenberger, qui intervenait lors de la séance inaugurale d'un séminaire d'information sur la prévention de la torture, organisé les 8 et 9 septembre à l'initiative du CNDH et du Comité pour la prévention de la torture et des peines ou traitements inhumains ou dégradants (CPT) du Conseil de l'Europe, s'est dit très «encouragé», par le fait que «le Maroc ait affiché sa volonté politique de réformer sa législation et la pratique dans ce domaine».

«Les autorités marocaines nous ont informé en avril dernier que les instruments de ratification du protocole facultatif à la convention contre la torture seraient déposés de façon imminente auprès des Nations Unies», a indiqué le responsable européen, précisant que «cette étape est cruciale pour la mise en application des mesures que cette convention prévoit».

M. De Luzenberger, a par ailleurs, mis en exergue le partenariat de longue date liant l'Union Européenne et le CNDH, assurant que l'UE accompagne le Royaume du Maroc depuis de nombreuses années dans son engagement en faveur de la transition démocratique et de la promotion de l'Etat de Droit.

>> Page 5

Lutte contre la torture

# Un responsable européen salue l'engagement du maroc

>> Suite

Pour sa part, Latif Hüseynov, président du CPT, a souligné que la torture est universellement reconnue comme l'une des plus graves atteintes à la dignité humaine, rappelant que la Constitution marocaine interdit et incrimine toutes formes de torture et de traitements dégradants.

Après avoir présenté les méthodes de travail du CPT et son rôle dans la protection des personnes privées de liberté contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants, M. Hüseynov a relevé la volonté du CPT à coopérer avec les autorités marocaines dans le domaine de la lutte contre la torture et à accompagner le CNDH dans ses efforts visant à améliorer les conditions des personnes en détention.

Les perspectives de la mise en place du mécanisme national de prévention de la torture seront débattues lors de ce séminaire, organisé dans le cadre du Programme "Renforcer la réforme démocratique dans les pays du voisinage méridional" financé par l'UE et mis en œuvre par le Conseil de l'Europe.

En plus de ce mécanisme prévu par la 4ème partie du protocole facultatif à la convention contre la torture et qui permettra de consolider le dispositif national de prévention de la torture, le CNDH a lancé un programme de renforcement des capacités des membres des commissions régionales des droits de l'homme et des cadres du conseil chargés de la protection des droits de l'homme, a indiqué Mohamed Sebbar, Secrétaire Général du CNDH.

Ce programme porte sur les techniques de monitoring préventif des lieux de privation de liberté, l'indentification des cas éventuels de torture selon les normes du CPT, la qualification juridique des faits de torture, conformément à la législation en vigueur et au droit international des droits de l'Homme, ainsi que le traitement et le suivi des cas de torture et les autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants.

Le CPT, établi par la Convention européenne pour la prévention de la torture et des peines ou traitements inhumains ou dégradants du Conseil de l'Europe, entrée en vigueur en 1989, a pour mission de prévenir les mauvais traitements des personnes privées de liberté en Europe, en effectuant des visites à des lieux de détention afin d'évaluer la manière dont les personnes privées de liberté sont traitées.

Ces lieux incluent les prisons, centres de détention pour mineurs, postes de police, centres de rétention pour étrangers, hôpitaux psychiatriques, foyers sociaux, etc.

*Droits de l'Homme*

15424/14

# Le Maroc s'achemine vers la mise en place d'un mécanisme national de prévention de la torture

Ph. MAP

● Le Maroc est déterminé à institutionnaliser la prévention de la torture. Outre la nouvelle Constitution qui stipule que cette pratique est punie par la loi, le Code pénal criminalise les traitements inhumains ou dégradants. Mieux encore, le Parlement avait adopté en 2013 le protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture. Ce protocole, qui sera ratifié incessamment, insiste dans son chapitre 4 sur la création d'un mécanisme national de prévention de la torture.

● Le CNDH, de par les attributions qui lui sont dévolues par la loi, se propose d'exercer les prérogatives conférées à ce mécanisme. Dans ce cadre, il a lancé un programme de renforcement des capacités de ses membres dans le domaine des approches et des techniques de prévention de la torture, avec l'appui du Conseil de l'Europe.

● Le Maroc, qui souhaite s'inspirer des meilleures pratiques internationales, érige désormais la protection des droits de l'Homme en principe cardinal. Le chantier de la réforme du code de procédure pénale s'inscrit dans la même optique.

P. 4

**Le Maroc multiplie les efforts visant la prévention de la torture. Dans ce cadre, un séminaire a été organisé, lundi dernier à Rabat, par le CNDH en vue de renforcer les capacités des membres des commissions régionales des droits de l'Homme et des cadres du Conseil chargés de la protection de ces droits. Un effort qui a été fortement salué par le chef adjoint de la Délégation de l'Union européenne. Raul de Luzenberger s'est félicité en effet de la volonté politique affichée par le Royaume de réformer sa législation dans ce domaine.**

Le Maroc est engagé à lutter contre la torture et les traitements inhumains et dégradants. Cette détermination a été de nouveau affichée lors du séminaire d'information sur la prévention de la torture organisé du 8 au 9 septembre courant par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en collaboration avec le Comité pour la prévention de la torture (CPT) relevant du Conseil de l'Europe.

D'après le secrétaire général du CNDH, Mohamed Sebbar, cet événement s'inscrit dans un contexte spécial marqué par l'amélioration de la législation nationale visant la lutte contre toutes les formes de torture. À commencer par la Constitution qui stipule dans son article 22 que la pratique de la torture sous toutes ses formes est un crime puni par la loi, en passant par le Code pénal qui criminalise toute pratique de la torture.

*M. Hüseynov a saisi l'occasion pour inviter les autorités marocaines à créer un mécanisme national de prévention contre la torture.*

Évoquant le rôle que joue le CNDH en matière de prévention de la torture et qui sera bientôt renforcé, Mohamed Sebbar a rappelé par ailleurs les autres actions entreprises en la matière. Il s'agit notamment de l'approbation par le Parlement marocain, le 17 juin 2013, du protocole facultatif se rapportant à la Convention de lutte contre la torture. «Il est prévu dans ce sens de mettre en place les instruments liés à la ratification de ce protocole qui prévoit dans son quatrième volet la mise en place d'un instrument national de prévention contre la torture», souligne M. Sebbar.

Des initiatives que la délégation de l'Union européenne voit d'un bon œil. En effet, Raul de Luzenberger, chef adjoint de cette délégation, n'a pas manqué de saluer dans son discours l'engagement du Royaume et particulièrement du CNDH en matière de lutte contre la torture. «Nous sommes très encouragés par le fait que le Maroc ait affiché sa volonté politique de réformer sa législation et la pratique dans ce domaine. Les autorités marocaines nous ont confirmé en avril que les instruments de ratification du protocole facultatif à la Convention contre la torture seraient déposés de façon immi-

## Les axes de la formation

**Organisé dans le cadre du programme «renforcer la réforme démocratique dans les pays du voisinage méridional», le séminaire d'information sur la prévention de la torture s'inscrit dans la perspective de la mise en place du mécanisme national de prévention de la torture. Il vise également à renforcer les capacités des membres des commissions régionales des droits de l'Homme et des cadres du CNDH chargés de la protection des droits de l'Homme dans de nombreux domaines, notamment les techniques de monitoring préventif des lieux de privation de liberté et le traitement et le suivi des cas de torture et des autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants. La formation assurée par les membres du Comité européen pour la prévention de la torture et des experts nationaux portera par ailleurs sur plusieurs axes. Il s'agit en l'occurrence de l'introduction des activités du CPT, ses méthodes de travail et ses prérogatives pendant les visites ainsi que les mécanismes nationaux de prévention de la torture dans les États membres du Conseil de l'Europe.**

*Raul de Luzenberger, chef adjoint de cette délégation, n'a pas manqué de saluer dans son discours l'engagement du Royaume et particulièrement du CNDH en matière de lutte contre la torture.*

nente auprès des Nations unies. Cette étape est cruciale pour la mise en application des mesures que cette convention prévoit», souligne M. de Luzenberger. Le haut responsable a toutefois émis le souhait que les recommandations formulées l'année précédente par Juan Mendez, rapporteur spécial des Nations unies sur la torture, soient prises en compte dans le cadre de la réforme de la justice en cours. M. de Luzenberger fait en effet allusion dans son discours à la nécessité d'apporter une définition de la torture dans la législation, à l'accès immédiat à un avocat pour les détenus ainsi qu'à la réforme du Code pénal. D'après le même responsable, la délégation de l'Union européenne souhaiterait également voir un plan d'action national contre la torture se concrétiser. «Nous encourageons le développement d'un tel plan tel qu'il a été prévu par le plan d'action national pour la démocratie et les droits de l'Homme que l'UE a appuyé depuis l'origine et qui attend son adoption définitive par le gouvernement. L'élaboration d'un mécanisme national est un des points fondamentaux de ce plan», note M. de Luzenberger.

Pour sa part, M. Latif Hüseynov, président du CPT, a rappelé à cette occasion les différents articles prévus par la Loi fondamentale marocaine pour lutter contre cette pratique. M. Hüseynov a saisi par ailleurs l'occasion pour inviter les autorités marocaines à créer un mécanisme national de prévention contre la torture qui tirera son fondement du protocole facultatif relatif à la Convention contre la torture (OPCAT). «La mise en place de ce mécanisme pourra s'avérer une étape importante dans la déclinaison des dispositions prévues par la Constitution», a-t-il indiqué. M. Hüseynov a affiché dans ce sens la volonté du CPT d'apporter toute l'assistance nécessaire aux autorités marocaines ainsi qu'au Conseil national des droits de l'Homme dans leurs efforts visant l'amélioration des conditions de détention des personnes privées de liberté. ■

Yousra Amrani

## L'État implique les associations des droits de l'Homme

Le ministre de la Justice et des libertés, Mustapha Ramid, a réitéré à maintes occasions la forte volonté de l'État de lutter contre toutes les formes de torture. Il a tenu à réaffirmer l'absence de toute relation entre l'État et des cas de torture pouvant être enregistrés, soulignant à cet égard qu'il s'agit d'actes dont «la responsabilité n'incombe qu'à la personne les ayant commis». Lors d'une rencontre organisée récemment à Rabat sur les mécanismes d'investigation concernant des allégations de torture, il avait proposé aux associations de défenses des droits de l'Homme de lui fournir une liste de médecins, de leur choix, afin qu'ils participent aux expertises ordonnées par la justice. À travers cette initiative, le ministère souhaite donner plus de crédibilité aux rapports établis par les médecins désignés pour les enquêtes en cas d'allégations de tortures.

Les acteurs de la société civile œuvrant dans le domaine des droits de l'Homme ont salué cette initiative, affirmant leur disposition à œuvrer pour une coopération fructueuse afin d'établir la vérité sur les allégations de torture. Ils avaient plaidé pour la mise en place d'un mécanisme national de traitement des plaintes pour tortures tout en adoptant une approche globale et intégrée pour prévenir ce phénomène et ses retombées.

## De nouvelles garanties apportées par le projet de loi relatif à la procédure pénale

Le Maroc érige désormais la protection des droits de l'Homme en principe cardinal. C'est pourquoi il entend se doter des mécanismes nécessaires de prévention de la torture. Dans ce cadre, l'avant-projet de loi relatif à la procédure pénale insiste sur l'importance du respect des droits des personnes en garde à vue ou en détention provisoire. Selon le texte en question, le recours à la garde à vue doit rester une mesure exceptionnelle pendant laquelle le détenu a le droit de se faire assister par un avocat dès la première heure. Le texte prévoit aussi l'enregistrement audiovisuel des interrogatoires en cas de délits ou de crimes dont la peine prévue par la loi dépasse 2 ans d'emprisonnement. S'agissant de la détention préventive, elle est considérée également par le nouveau texte comme une mesure exceptionnelle qui ne peut être prévue que s'il est impossible d'appliquer une mesure alternative. De plus, le prolongement de la détention est limité à 3 fois au lieu de 5, excepté pour les crimes prévus dans l'article 108. L'avant-projet de loi évoque en outre la possibilité de déférer directement le mis en cause devant la chambre criminelle en état de liberté ou en utilisant la mesure du contrôle judiciaire par le procureur du Roi.

Droits de l'Homme

**Mort du ressortissant sénégalais : le CNDH dépêche une mission**

*Mardi, 9 septembre, 2014*

Dakar – Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a envoyé une mission d'information auprès du Comité Sénégalais des droits de l'Homme (CSDH) du 6 au 09 septembre et ce " à la suite de la mort tragique de Charles Alphonse NDOUR, ressortissant sénégalais" survenue le 29 août à Tanger et "des affrontements suivis d'arrestations et de reconduites à la frontière de migrants subsahariens vers Dakar".

# Mort du ressortissant sénégalais : le CNDH dépêche une mission d'information à Dakar

09 septembre 2014

*Version Imprimable*

*Dakar - Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a envoyé une mission d'information auprès du Comité Sénégalais des droits de l'Homme (CSDH) du 6 au 09 septembre et ce " à la suite de la mort tragique de Charles Alphonse NDOUR, ressortissant sénégalais" survenue le 29 août à Tanger et "des affrontements suivis d'arrestations et de reconduites à la frontière de migrants subsahariens vers Dakar".*

Selon un communiqué conjoint des deux institutions, la mission s'est rendue à Dakar pour rencontrer le CSDH et les organisations non gouvernementales travaillant dans le domaine de la protection des migrants, en vue de "recueillir toute information pertinente et mettre en place des modalités de collaboration".

La délégation a tenu des séances de travail avec le Comité Sénégalais des droits de l'Homme, le Forum Social Sénégalais, le CARITAS/PARI, la RADDHO et des migrants sénégalais revenus au pays le mardi 2 septembre, ajoute la même source.

http://www.mapexpress.ma/actualite/droits-de-lhomme/mort-du-ressortissant-senegalais-le-cndh-depeche-une-mission-dinformation-a-dakar/

http://www.map.ma/fr/actualites/social/mort-du-ressortissant-senegalais-le-cndh-depeche-une-mission-dinformation-dakar?destination=node%2F167953

# Sénégalais tué à Tanger : Le CNDH dépêche une mission à Dakar

Charles Ndour, le Sénégalais poignardé mortellement, le 29 août à Tanger./DRSénégalais tué à Tanger : Le CNDH dépêche une mission à Dakar
Dernière mise à jour le 10/09/2014 à 10:42

**Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a envoyé une mission d'information à Dakar, auprès du Comité Sénégalais des droits de l'Homme (CSDH) du 6 au 9 septembre**, à la suite de la mort tragique de Charles Alphonse Ndour, un ressortissant sénégalais, le 29 août à Tanger.

Selon un communiqué conjoint des deux institutions, la mission s'y est rendue afin de rencontrer le CSDH et les organisations non gouvernementales travaillant dans le domaine de la protection des migrants, en vue de « recueillir toute information pertinente et mettre en place des modalités de collaboration ».

La délégation a tenu des séances de travail avec le Comité Sénégalais des droits de l'Homme, le Forum Social Sénégalais , le CARITAS/ PARI, la RADDHO et avec des migrants sénégalais revenus au pays le mardi 2 septembre, ajoute la même source.

Lors de son séjour, la mission du CNDH a été reçue par les ministres sénégalais de l'Intérieur et de la Justice, ainsi que par le secrétaire d'Etat en charge des Sénégalais de l'extérieur.

Le CNDH et le CSDH ont demandé que la lumière soit faite et les responsabilités déterminées dans la mort de Charles Alphonse Ndour. Ils ont, de même, convenu d'unir leurs efforts pour le renforcement du respect des droits humains dans leurs pays respectifs.

Pour rappel, Charles Alphonse a été poignardé mortellement dans son immeuble au quartier Boulkhalef de Tanger. Trois personnes sont actuellement écrouées en attendant leur jugement dans le cadre de cette affaire.

http://www.menara.ma/fr/2014/09/09/1348969-mort-du-ressortissant-s%C3%A9n%C3%A9galais-le-cndh-d%C3%A9p%C3%AAche-une-mission-dinformation-%C3%A0-dakar.html

http://www.aufait.ma/2014/09/10/mort-du-ressortissant-senegalais-cndh-depeche-mission-dinformation-dakar_447805

# قريباً .. آلية للوقاية من التعذيب في المغرب

أكد **محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، أن الـ CNDH ينكب حاليا على موضوع إحداث آلية مستقلة للوقاية من التعذيب بالمغرب، وهو مطلب قديم جديد رفعته منظمات حقوقية عديدة، وكان أيضا أحد أهم توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة.

وأفاد الصبار، في لقائه له مع وفد من المركز المغربي لحقوق الإنسان يتكون من رئيسه عبد الإله الخضري، والكاتب العام محمد الهلالي، والعضوين ريم جيدي والحسن غرتي، بأن 70 بالمائة من الدول التي تتوفر على هذه الآلية تشرف عليها المؤسسات الوطنية التي تتقيد بمبادئ باريس، إلى جانب هيئات غير حكومية مستقلة.

بأن النسبة المتبقية أي 30 بالمائة، والتي رصدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بين دول العالم، تشرف عليها منظمات مستقلة، ولكن لا CNDHواستطرد الأمين العام لـ توجد بها أصلا مؤسسات وطنية من هذا النوع".

ويعلق عبد الإله الخضري، رئيس المركز المغربي لحقوق الإنسان، في تصريحات لهسبريس عن توجه المجلس الوطني لحقوق الإنسان للإشراف على آلية الوقاية من التعذيب، بأنه أمر لم يتخذ فيه المركز أي موقف محدد بعد، مشددا على ضرورة التأكد من ضمانات استقلاليتها".

واعتبر الخضري أن هذه الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب نقلة نوعية في موضوع القطيعة مع ممارسات الماضي، خاصة بعد التصريحات التي تواترت أخيرا من قبل الدول، تدعو إلى تفادي ممارسة التعذيب تحت طائلة المحاسبة".

وتابع الناشط الحقوقي أن الأهم هو أن تكون تكون آلية الوقاية من التعذيب ومن ضروب المعاملة القاسية والمهينة واللا إنسانية، آلية مستقلة بالفعل، وتضطلع بمهامها ولديها قدرة على الضغط على مراكز القرار، كما لها صوت مسموع لدى السلطة القضائية لتحريك مسطرة المتابعة في حالة وجود أي حالة تعذيب أو تعامل مهين.

واعتبر المتحدث أن إحداث آلية مستقلة لواقية من التعذيب امتحان حقيقي للدولة حول مدى تنفيذها بما التزمت به خلال مصادقتها على البروتوكول الاختياري مؤخرا، والمتعلق بمناهضة التعذيب وكل ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة".

وتطرقت مداخلات وفد المركز الحقوقي في لقائه مع الصبار إلى موضوع استمرار مظاهر التعذيب والتعنيف المفرط من قبل بعض ممثلي السلطات العمومية داخل السجون ومخافر الشرطة، وأثناء الاحتجاجات الشعبية واحتجاجات المعطلين".

ورد الصبار على هذه الإرهاصات بالقول إن "المجلس يسعى جاهدا إلى حمل المكلفين بإنفاذ القانون على احترام مبادئ حقوق الإنسان في مهامهم، كما أن منظمات حقوق الإنسان المستقلة ملزمة بالتحري الموضوعي والدقيق حول الادعاءات بالتعرض إلى التعذيب"، مذكرا بكشف "ادعاءات غير حقيقية بالتعرض للتعذيب في الآونة الأخيرة".

http://maroc-press.com/24-heures/article-5661.html

# Maroc : meurtre de Charles Paul Alphonse Ndour, où en est l'enquête ?

MARDI 9 SEPTEMBRE 2014 / PAR FOUÂD HARIT

Dix jours après le meurtre d'un migrant sénégalais au Maroc, les autorités ont promis lundi de tout faire pour retrouver les auteurs de ce crime.

Une dizaine de jours après l'assassinat du sénégalais Charles Paul Alphonse Ndour à Tanger, dans le nord du Maroc, les autorités sénégalaises et la famille du défunt s'interrogent sur le déroulement de l'enquête. Afin de les rassurer, le Maroc a promis ce lundi de tout faire pour que soient punis les auteurs du meurtre de ce jeune sénégalais, selon le ministère sénégalais des Affaires étrangères.

Agé de 25 ans et originaire de Joal, à l'ouest du Sénégal, Charles Paul Alphonse Ndour a été tué le 30 août dernier dans le quartier tangérois de Boukhalef, une zone « particulièrement surpeuplé de candidats subsahariens au voyage en Europe », **selon le ministre sénégalais des Affaires étrangères. Le secrétaire d'Etat aux Sénégalais de l'extérieur, Souleymane Jules Diop, a rencontré à Dakar une délégation du Conseil national des droits de l'Homme du Maroc, suite au décès de ce jeune sénégalais, indique un communiqué parvenu lundi à l'APS.**

A cette occasion, « la délégation marocaine a assuré que tout sera fait pour qu'en toute indépendance la justice poursuive et punisse les auteurs de cet acte », écrit le ministère des Affaires étrangères. « Le secrétaire d'Etat aux Sénégalais de l'extérieur et son hôte ont déploré le drame qui a coûté la vie à Charles Paul Alphonse Ndour et ont réaffirmé l'exemplarité des relations entre » le Maroc et le Sénégal, ajoute la même source. Elle annonce que « les deux parties se sont engagées à tout mettre en œuvre pour prévenir de tels événements ».

http://www.afrik.com/maroc-meurtre-de-charles-paul-alphonse-ndour-ou-en-est-l-enquete

# TROIS ÉVÉNEMENTS MONDIAUX ATTENDUS AU MAROC

Par Mohamed Chakir Alaoui le 10/09/2014 à 08h30

drapeaux

© Copyright : DR

Grâce à sa crédibilité reconnue, le royaume tend à devenir la terre d'accueil des grands événements internationaux. Entre novembre et décembre prochains, trois rendez-vous d'envergure sont prévus chez nous.

Le Maroc devient de plus en plus attractif pour l'organisation de forums internationaux. Pas moins de trois grands rendez-vous mondiaux sont programmés entre novembre et décembre dans le royaume. Le bal de ces grandes manifestations s'ouvrira avec la tenue à Marrakech, du 20 au 21 novembre, du Global entrepreneurship Summit (GES) auquel a appelé le président américain Barack Obama. Quelque 3.000 entrepreneurs du monde entier sont attendus pour le GES et des informations non encore confirmées officiellement évoquent la possibilité que le locataire de la Maison blanche profite de cette occasion pour effectuer une visite officielle au Maroc.

Ce GES cédera la place, du 27 au 28 novembre, **à un autre évènement international et pas des moindres: le Forum mondial des droits de l'Homme. La tâche de son organisation a été confiée au Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).** Parmi les nombreux invités annoncés, lors de ces assises, figurent Kofi Annan, l'ancien secrétaire général de l'ONU, Bil Gates et Navi Pillay, ancien Haut commissaire des Nations Unies aux droits de l'Homme. Un mois plus tard environ, la cité ocre abritera le Forum économique Japon et pays arabes. Ce congrès prévu précisémment le 15 décembre verra la participation de nombreuses multinationales japonaises et de firmes des pays arabes.

http://www.le360.ma/fr/politique/trois-evenements-mondiaux-attendus-au-maroc-21213

# Meurtre de Charles Ndour à Tanger: une délégation du CNDH à Dakar

**Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a envoyé une mission d'information auprès du Comité Sénégalais des droits de l'Homme (CSDH) du 6 au 9 septembre** et ce " à la suite de la mort tragique de Charles Alphonse NDOUR, ressortissant sénégalais" survenue le 29 août à Tanger et "des affrontements suivis d'arrestations et de reconduites à la frontière de migrants subsahariens vers Dakar". Selon un communiqué conjoint des deux institutions, la mission s'est rendue à Dakar pour rencontrer le CSDH et les organisations non gouvernementales ainsi que les ministres de de l'Intérieur et de la Justice.

http://www.marance.info/Meurtre-de-Charles-Ndour-a-Tanger-une-delegation-du-CNDH-a-Dakar_a3786.html

# LE CNDH DU MAROC ET LE CSDH UNISSENT LEURS FORCES

Jean Michel DIATTA | 10/09/2014 | 08H53 GMT

**Suite à la mort tragique du Sénégalais Charles Alfonse Ndour à Tanger, au Maroc, le 29 août 2014, le Conseil national des droits de l'homme du Royaume du Maroc (Cndh),** en collaboration avec le Comité sénégalais des droits de l'homme (Csdh), plaide pour la mise en œuvre effective de la nouvelle politique migratoire du Royaume du Chérifien. Dans un communiqué conjoint, les «droits de l'hommistes» encouragent tous les efforts à mener pour tirer aux claires les violations des droits des migrants.

Le meurtre commis sur notre compatriote Charles Alfonse Ndour à Tanger, continu de susciter indignations et réactions de part et d'autre. La dernière sortie en date est celle des «droits de l'hommistes».

Dans un communiqué conjoint, parvenu à notre rédaction, hier, mardi 9 septembre, le Conseil national des droits de l'homme du Royaume du Maroc (Cndh) et le Comité sénégalais des droits de l'homme (Csdh) plaident pour la mise en œuvre effective de la nouvelle politique migratoire du Royaume du Chérifien, adoptée en septembre 2013 (Cndh). Cela, dans le but d'être conforme aux normes internationales des droits de l'homme. Mieux, ils «saluent et encouragent les efforts à mener pour que toute la lumière soit faite sur la mort de Charles Alfonse Ndour pour qu'on en tire toutes les conséquences de droit».

En outre, les deux entités ont magnifié le partenariat exemplaire entre les deux institutions nationales des droits de l'homme et les relations séculaires d'amitié entre le peuple marocain et le peuple sénégalais. En effet, dans la note, il est indiqué que suite à la mort atroce du compatriote sénégalais, le Cndh «a envoyé d'urgence une mission d'enquêtes et d'informations auprès du Csdh du 6 au 10 septembre».

Ainsi, cette dite commission a rencontré toutes les structures travaillant dans la protection des migrants, pour recueillir toutes les informations pertinentes permettant de faire la lumière sur les violations des droits des migrants. Dans le même sillage, les deux institutions de défense des droits de l'homme des deux pays ont rencontré, le 8 septembre dernier, le ministre de la Justice, Me Sidiki Kaba, celui de l'Intérieur, Abdoulaye Daouda Diallo, tout comme Souleymane Jules Diop, Secrétaire des Sénégalais de l'Extérieur.

http://www.sudonline.sn/le-cndh-du-maroc-et-le-csdh-unissent-leurs-forces_a_20732.html

# Mort Charles Paul Alphonse Ndour à Tanger : une délégation marocaine à Dakar

Publié par adminfirstt , Le 09 septembre 2014,

Pas plus tard qu'hier lundi, la délégation a rencontré le secrétaire délégué aux Sénégalais de l'extérieur. **L'Objet du déplacement à Dakar, n'est autre selon le Conseil national des droits de l'homme du Royaume Chérifien, « de mener une enquête indépendante pour comprendre ce qui s'est passé » et que « plus jamais cela ne se reproduise ».**

Pour rappel, Charles Paul Alphonse Ndour est mort ce 30 août à Tanger dans le cadre de rixes entre marocains et subsahariens. Le conseil marocain prévoyait de rencontrer sa famille mais celle-ci se trouve à Joal d'où est originaire le défunt enterré ce samedi.

http://www.dakarflash.com/2014/09/mort-charles-paul-alphonse-ndour-a-tanger-une-delegation-marocaine-a-dakar/

# Meurtre de Charles Alphonse Ndour, Rabat promet de punir "les auteurs"

Par Mariama Ly le September 9, 2014

Les autorités marocaines ont promis lundi, de tout faire pour que soient punis "les auteurs" du meurtre du sénégalais, Charles Paul Alphonse Ndour, informe le ministère sénégalais des affaires étrangères.

Charles Alphonse Ndour, âgé de 25 ans et originaire de Joal, a été tué le 30 août dernier à Tanger (Maroc). "Le drame s'est produit dans un quartier particulièrement surpeuplé de candidats subsahariens au voyage en Europe", selon le ministre des affaires étrangères.

Ce département ministériel annonce, dans un communiqué que le secrétaire d'Etat aux sénégalais de l'extérieur, Souleymane Jules Diop, a rencontré, le même jour à Dakar, **une délégation du Conseil national des droits de l'homme du Maroc, à la suite du décès de Charles Alphonse Ndour.**

A cette occasion, "la délégation marocaine (…) a assuré que tout sera fait pour qu'en toute indépendance, la justice poursuive et punisse les auteurs de cet acte", a écrit le ministère des affaires étrangères.

http://carrapide.com/xibar/69190/meurtre-de-charles-alphonse-ndour-rabat-promet-de-punir-les-auteurs

# Meurtre de Charles Paul Alphonse Ndour : Rabat promet de punir "les auteurs"

Les autorités marocaines ont promis lundi de tout faire pour que soient punis "les auteurs" du meurtre du Sénégalais Charles Paul Alphonse Ndour, a-t-on appris du ministère sénégalais des Affaires étrangères.

Charles Paul Alphone Ndour, âgé de 25 ans et originaire de Joal (ouest), a été tué le 30 août dernier, à Tanger (Maroc).

Le drame "s'est produit dans un quartier particulièrement surpeuplé de candidats subsahariens au voyage en Europe", selon le ministre sénégalais des Affaires étrangères.

Ce département ministériel annonce, dans un communiqué parvenu lundi à l'APS, que **le secrétaire d'Etat aux Sénégalais de l'extérieur, Souleymane Jules Diop, a rencontré, le même jour, à Dakar, une délégation du Conseil national des droits de l'homme du Maroc,** à la suite du décès de Charles Paul Alphonse Ndour.

A cette occasion, "la délégation marocaine (…) a assuré que tout sera fait pour qu'en toute indépendance la justice poursuive et punisse les auteurs de cet acte", écrit le ministère des Affaires étrangères.

Selon le communiqué, des membres du Forum social sénégalais et du Comité sénégalais des droits de l'homme étaient présents à l'audience que M. Diop a accordée à la délégation marocaine.

"Le secrétaire d'Etat aux Sénégalais de l'extérieur et son hôte ont déploré le drame qui a coûté la vie à Charles Paul Alphonse Ndour et ont réaffirmé (…) l'exemplarité des relations entre" le Maroc et le Sénégal, ajoute la même source.

Elle annonce que "les deux parties se sont engagées à tout mettre en œuvre pour prévenir de tels événements".

http://www.lvdps.info/Meurtre-de-Charles-Paul-Alphonse-Ndour-Rabat-promet-de-punir-les-auteurs_a15767.html

# Assassinat d'un sénégalais à Tanger : Une délégation marocaine se rend à Dakar

L'affaire a secoué l'opinion publique au Maroc et au Sénégal. Les affrontements du quartier Boukhalef de Tanger ont fait un mort parmi les ressortissants subsahariens. Charles Alphonse NDOUR qui effectuait une visite à des membres de sa famille a perdu la vie. **Son décès a conduit le conseil national des droits de l'homme a dépêché une mission d'information auprès du Comité Sénégalais des droits de l'Homme avec comme but de recueillir toute information pertinente et mettre en place des modalités de collaboration, annonce le CNDH dans un communiqué** où la partie marocaine et sénégalaise saluent et encouragent les efforts à mener pour que la lumière soit faite et les responsabilités déterminées dans la mort de Charles Alphonse NDOUR tout en Convenant d'unir leurs efforts, pour le renforcement du respect des droits humains dans leurs pays respectifs. Tournant !

http://www.toutsurlemaroc.com/assassinat-dun-senegalais-a-tanger-une-delegation-marocainese-rend-a-dakar/?utm_source=rss&utm_medium=rss&utm_campaign=assassinat-dun-senegalais-a-tanger-une-delegation-marocainese-rend-a-dakar